

الشرق أوسطية  
سيطرة صهيونية على الوطن العربي

إعداد  
د. فوزي منصور

الناشر  
مؤسسة العربي  
٣٠ شارع يعقوب - لاظوغلي  
ت : ٣٥٤٠٧٣٥ - ٣٥٥٦٦٧٤



الشرق اوسطية  
سيطرة صهيونية على الوطن العربي



# **الشرق أوسطية**

## **سيطرة صهيونية على الوطن العربي**

**يتضمن هذا الكتيب مشروع الوثيقة التي أعدها المفكر المصري د. فوزي  
منصور اللجنة التحضيرية للحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية  
ومقاطعة إسرائيل**



## **مشروع وثيقة**

### **للكفاح ضد السيطرة الصهيونية على الوطن العربى**

**اعداد فوزى منصور**

(١)

دون التحديد الدقيق لطبيعة المرحلة الحالية، يصعب تبين المهام المترتبة عليها. إن تطور الأحداث فى السنوات الاخيرة، والصراع الفكرى والسياسى الدائر حولها، يقدمان الدليل على ان التحدى الحقيقى والاعظم الذى اصبحت يواجهه الأمة العربية اليوم هو كيف يمكن أن تعبى قواها السليمة لكى تواجه بها المشروع الشرق أوسطى، وتوقع به الهزيمة، وتجعل من هذه المعركة التاريخية الحاسمة أساسا لإعادة التحرر والبناء، والسطور التالية تحاول فى ايجاز بيان ذلك.

(٢)

**حديث الوثائق والأحداث يحسم الجدل المحتدم حول المشروع الشرق أوسطى:**  
لقد شغل رأى العام فى هذه السنوات بمناقشات حامية حول المشروع الشرق أوسطى: هل تقبل البلدان العربية على هذا المشروع أو ترفضه؟ وهل تشارك فيه قبل استكمال «عملية السلام» الجارية أم تجعل هذه المشاركة مشروطة بما يسمى «تحقيق السلام الشامل والدائم والعادلى»؟ وهل هناك

تعارض بين المشروع الإقليمي الشرق أوسطى والمشروع القومى العربى أم أن المشروعين متكاملان؟ وما الشروط والأوضاع التى تحقق للعرب أقصى الفوائد والمزايا من المشاركة فى المشروع الشرق أوسطى.. إلخ. وكان لهذه المناقشات فائدة لا تنكر فى إطلاع رأى العام العربى على العديد من جوانب هذا الموضوع. وعلى المواقف المتباينة للقوى الاجتماعية والسياسية والشخصيات العامة التى شاركت فى المناقشة .

لكن الواقع الحى المتصاعد الإيقاع ، المعزز بما كان خفيا من وثائق ومواقف رسمية أمريكية صهيونية أو عربية ، كان هو الأسرع إلى حسم الكثير مما احتدم حوله الخلاف.

لقد أثبتت تطورات الأحداث وكشفت الوثائق والمواقف :

**٣أولا :** أن المشروع الشرق أوسطى ليس اقتراحا مطروحا للقبول أو الرفض ، لكنه خطة طال التحضير لها فى أروقة وأجهزة الحكم والدوائر الأمريكية والصهيونية ، وأخذت الموافقات عليها بلبل من بعض مراكز اتخاذ القرار العربية، وطرحت أهم عناصرها للمناقشة من سنوات عديدة بين مجموعات منتقاة من المثقفين العرب والإسرائيليين تحت رعاية الهيئات العلمية الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بهدف إكساب الخطة مشروعية علمية وإظهارها كما لو كانت نتيجة التوافق الموضوعى بين المصالح الإسرائيلية والعربية .

**المشروع هو المحتوى الحقيقى للسلام العبرانى وهدفه النهائى، وقد بدأ تنفيذه**



**المشروع هو المحتوى الحقيقي للسلام العبراني وهدفه النهائي، وقد بدأ تنفيذه بالفعل من زمن طويل:**

**ثانياً : أن تنفيذ هذا المشروع لاينتظر قيام السلام : أى سلام ، عادلا كان أو غير عادل ؛ شاملا أو غير شامل ؛ كاملا أو غير كامل ؛ وإنما بدأ التنفيذ الفعلى للعديد من عناصر المشروع، حيثما أمكن ذلك، حتى قبل أن يكشف بعض الرسميين العرب الستار عنه فى عام ١٩٩٣ .**

**وفى مرحلة أولى بدا كما لو كان تنفيذ المشروع الشرق أوسطى موازيا للتقدم على طريق السلام: يتحقق من هذا بقدر ما يتحقق من ذاك، واستخدمت صيغة مدريد ذات المسارين المتوازيين لإثارة الالتباس حول ترتيب الأولويات .**

**لكن التصريحات الرسمية الإسرائيلية ، بما فى ذلك ماقدم منها كووثائق رسمية فى مؤتمر الدار البيضاء، ما لبثت أن أوضحت بشكل متصاعد أن تنفيذ المشروع الشرق أوسطى شرط لتحقيق السلام ( الإسرائيلى)، ثم هو الضمان لدوام السلام، بل - وأخيرا - هو المحتوى الحقيقي للسلام ! الأمر الذى يفتح المجال لتساؤل مزبوج لم يطرحه أبدا على أنفسهم دعاة المشروع من العرب : إذا كان المشروع يحقق صالح العرب كما يقولون فلماذا تحتاج إسرائيل إلى الحصول على موافقة العرب المسبقة عليه، وفى الحقيقة تنفيذ عناصر مهمة منه، قبل أن تتنازل لهم عن بعض حقوقهم ؟ وإذا كان السلام عادلا بئى معنى من**

المعانى ، فلماذا تقتضى إسرائيل من العرب - وهم الطرف الأضعف بموازين القوى الحالية - تقديم الضمانات تلو الضمانات لعدم إخلالهم فى المستقبل به، وعلى رأس هذه الضمانات أن يقبلوا تكبيل أنفسهم مقدما بمشروعها الشرق أوسطى؟

وعلى مستوى الأحداث فإن الكثير من الترتيبات الاقتصادية الواردة فى اتفاقات السلام التى عقدت مع مصر ثم مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ثم الأردن ، والتى نفذ بعضها بالفعل ويجرى تنفيذ البعض الآخر منها ، هى عنا صر متفرقة من المشروع الشرق أوسطى الكبير لايتضح مغزاها إلا إذا وضعت بجوار بعضها البعض ، كما أن الكثير من الترتيبات الاقتصادية التى تفرضها الاتفاقيات الثنائية مع أمريكا أو مع المؤسسات المالية الدولية كالبנק الدولى وصندوق النقد هى دون أدنى شك خطوات لاغنى عنها لتنفيذ المشروع الشرق أوسطى على الوجه الذى تخطط له أمريكا وإسرائيل . وعلى المستوى الجماعى فإن مؤتمرات مثل الدار البيضاء وعمان، بما تفيض به من تطبيع ومشروعات عامة أو خاصة مشتركة مع إسرائيل ، وصفقات معلنة وغير معلنة ، واتفاقات لإنشاء مؤسسات اقتصادية إقليمية أو رسم سياسات اقتصادية مشتركة، ليست سوى الطريق الآخر والأسرع لتحقيق المشروع الشرق أوسطى ، دون انتظار لسلام شامل أو عادل .

## المشروع منا هض للقومية العربية وقائم على أنقاضها

ثالثا : أن هذا المشروع يقتضى تاريخيا، لا إلى " المستجدات الدولية " و النظام العالمى الجديد" كما يقال ، ولكن إلى محاولات الوأء المتكرر لمشروعات النهضة العربية ، بدءاً بمشروع محمد على وانتهاء بمشروع عبد الناصر والخوف الدائم من تكراره . والمشروع الشرق أوسطى هو من هذه الناحية الامتداد الطبيعى لوعء بلفور وإعلان دولة إسرائيل ، والمرحلة النهائية الأعظم أهمية على طريق إقامة دولة إسرائيل العظمى المسيطرة إقليميا .

ومشروع يجرى تصميمه بهذه الأبعاد وذلك الهدف لايمكن إلا أن يكون نقیضا للقومية العربية وقائما على أنقاضها ، بل إنه قد أصبح بالفعل الأداة المميزة لإيقاع المزيد من الفرقة بين البلدان العربية .

وقد جلس المراقبون على "حیطة" الدار البيضاء وسمعوا "زیطة" الحكام والمندوبین العرب وخلافاتهم الناشئة من التسابق على نیل الخطوة لدى إسرائيل السید الجديد. لكن المستقبل يحمل ما هو أكثر مرارة من ذلك. فالدراسة الفاحصة للعید من "المشروعات الإقليمية" التى تقدمت بها إسرائيل إلى مؤتمر الدار البيضاء ، وعلى رأسها مشروعات مد أنابیب المیاه من تركيا إلى السعودیة وبلدان الخلیج وأنابیب النفط من أباره فى منطقة الخلیج إلى الموانئ الإسرائيلية على البحرین الأبيض والأحمر یقصد بها ، فى أحد وجوها ،

الإيهام بوجود تناقض أصيل فى المصالح بين بلدان الصحارى العربية المتلقية للمياه النابعة من تركيا وبين سوريا والعراق صاحبتى الحقوق التاريخية على هذه المياه ، أو بين البلدان النفطية التى سوف تخرج منها خطوط النفط الجديدة وتلك التى سوف تعبرها وبين البلدان العربية الأخرى التى تمر خطوط النقل الحالية - مثل قناة السويس - فى أراضيها .

كذلك أيضا فإن التخطيط الذى يجرى تنفيذه حاليا لاستخدام الكيان الفلسطينى التابع والأردن كمعبر لإسرائيل نحو بلدان الخليج والعراق (لو نجحت محاولات ترويضه ) والعكس هو فى أحد وجوه محاولة مفضوحة لإيقاع المزيد من التناقضات بين هذه البلدان العربية وبين سوريا ولبنان .. وهكذا .

وإزاء هذه الآليات المصممة عن عمد داخل بنية المشروع الشرق أوسطى لإشعال الصراعات بين البلدان العربية يصعب أن يجد المرء الكلمات المناسبة لوصف تأكيدات بعض المسئولين فى الدول العربية وفى الجامعة العربية بوجه خاص بالأخطار هناك من المشروع الشرق أوسطى على المشروع القومى العربى وبإمكان التوفيق بين المشروعين .

**المشروع غير قابل لآى تعديل جوهري يتقدم به العرب:**

رابعا : إن مشروعا له هذه الأبعاد الضارية فى أعماق التاريخ، وجرى التحضير له منذ سنوات عديدة بدأب ومعرفة ، ويهدف حقا إلى التسوية الشاملة



التي لارجعة فيها للصراع العربى الإسرائيلى لصالح إسرائيل والقوة العتيدة التي تقف وراءها دون مراعاة لصالح العرب بل وعلى حساب كيانهم ومستقبلهم، وتمت أخذ الموافقات الصريحة أو الضمنية على خطوطه العريضة من بعض العرب المتحكمين فى رقاب العرب ، ويفرض على العرب فى لحظة تاريخية نادرة تجمعت عليهم فيها كل عوامل الوهن والهوان المتصورة ، مثل هذا المشروع لايمكن أن يكون مطروحا لمناقشة يمكن أن تخرج به عن الأهداف التي صمم من أجلها أو الآليات الرئيسية التي تخدم هذه الأهداف. وعلى الأكثر فكل مايسطيعه المفاوض العربى لو أوتى بعض الحق والإصرار هو التغيير فى التسميات أو ترتيب الأولويات أو التوقيت أو غير ذلك من التفاصيل التي لاغير من طبيعة المشروع.

ومن هنا فإن حجة " قبول المشروع مع العمل على تعظيم مكاسب العرب منه" هي على الأكثر حجة المستسلم الذي لايحاول رد قضاء الأعداء ولكن يسألهم اللطف فيه.

ذلك موقف، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى قيمية أو معنوية نضعها نحن فى قمة تقديراتنا ، لاتبرره حقائق الأوضاع الدولية المعاصرة ، ولا إمكانيات العمل العربى المفتوحة أمام من لاتقصر بصيرته أو همته عن تعبئتها وحسن استخدامها . لكن التعرف على هذه وتلك يتطلب أول مايتطلب النظرة الأكثر تدقيقا لآليات المشروع الشرق أوسطى ونتائجه المباشرة.

(٢)

**تسمية "السوق المشتركة" تسمية مضللة تستهدف تبرير مبدأ مشاركة**

**إسرائيل للعرب في ملكية موارد العرب !**

إن المشروع الشرق أوسطى الذى يجرى الآن فرضه على الأمة العربية مشروع ذو طبيعة خاصة ، صمم بعناية لتحقيق أهداف محددة لاشأن له أولها بالتسمية التى يروج للمشروع تحتها : تسمية "السوق الشرق أوسطية"

لقد ابتدع أصحاب المشروع هذه التسمية البعيدة كل البعد عن حقيقته (وربدها وراعهم نوى الغفلة من الرسميين العرب) للتضليل بها ، على نحو ماتفعل إسرائيل بمصطلحات أخرى مثل "الأمن" أو "السلام" : تعطيلها مضمونا خاصا بعيدا عما يعرفه العالم تحت اسم الأمن أو السلام ، لكى تستفيد من هذه الكلمات المقبولة عالميا للتعمية على أهداف أخرى غير مقبولة هى احتكار القوة والسيطرة على الجيران .

ابتدعت إسرائيل تسمية "السوق" لكى يستقر فى أوهام العرب أن ماتسمى إليه مماثل لما يحدث فى مناطق أخرى من العالم كالسوق الأوروبية المشتركة ، وهو من ثم تطور طبيعى يستجيب لمتطلبات العصر ، ولكى تسرب فكرة خبيثة دائمة التردد فى الكتابات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية ، هى فكرة "الموارد المشتركة" التى تصبح "ملكا مشتركا لسكان الإقليم يستخدم لصالحهم

جميعاً" ، مختلفة بذلك أساساً نظرياً لحق غير قائم فى التدخل فى كيفية استخدام العرب لموارد بلادهم وفى مشاركتها لهم فى استغلالها تمهيداً للسيطرة عليها .

وحقيقة الأمر أن مفهوم " الأسواق المشتركة " لا يحمل بأى وجه من الوجوه معنى الملكية المشتركة للموارد الذى تروج له إسرائيل بكل قواها ويسكت عليه المدافعون العرب عن مشروعها . هذا من جانب، ومن جانب آخر فمن غير المتصور أن تقبل إسرائيل الالتزام بالأساس الأول والحقيقى الذى يقوم عليه مفهوم الأسواق المشتركة ، وهو إطلاق حرية العمل ورأس المال ، لا للسلع والخدمات فقط، فى الانتقال بين البلدان الداخلة فى السوق المشتركة ، ومعاملتها فى البلد الذى تنتقل إليه على قدم المساواة مع العمل ورأس المال المحلى : لايتصور أن تقبل إسرائيل شيئاً من ذلك لا فى المدى القصير ولا فى المدى الطويل لأنه يعنى الانهيار الكامل لكافة الترتيبات والأسس الاقتصادية التى تقوم عليها دولة إسرائيل الصهيونية العنصرية ذات الاقتصاد المنغلق - إلا بالنسبة لمن يقدمون الخدمات العارضة- على من يعتنقون أيديولوجيتها أو يتعاطفون معها.

## **المشروع الشرق أوسطى مشروع من نوع خاص ، فصل خصيصا كتميم اكثاف**

### **للعرب**

والحقيقة المقابلة لما تقدم هى أن ماتطرحه إسرائيل هو مشروع من نوع خاص ، ولاينتمى بأية حال إلى عائلة الأسواق المشتركة ، فُصلٌ بعناية فائقة لكى يأخذ فى الاعتبار الأوضاع المتباينة لمختلف البلدان العربية من نواحى القرب الجغرافى من إسرائيل والوزن السكانى والموارد والثقل الاقتصادى ، والدور المحدد الذى يخصص لكل منها - بناء على هذه الأوضاع - فى خدمة اقتصاد إسرائيل ومد الجنور المغذية له فى المنطقة وإحكام سيطرتها على مواردها واتجاهات تطورها .

ولهذا السبب ، وتحقيقا لهذه الأهداف ، فإن المشروع المطروح هو مشروع ذرائعى يستخدم آليات شديدة التباين ، بدءا من التخطيط المحكم إلى إطلاق قوى السوق ومرورا بمشروعات التكامل الشديدة التنوع وفقا لظروف كل بلد وإمكانياته ، وتخدمه مؤسسات مالية وغير مالية مشتركة تسيطر عليها إسرائيل والقوى التى تقف من ورائها ، ويسانده فى المحل الأخير ، مثل كل تنظيم اقتصادى اجتماعى قائم على السيطرة والاستغلال ، تفوق إسرائيل العسكرى على كل من عداها فى المنطقة .

ماهو إذن هذا المشروع اللقيط المتعدد الأنساب الذى قضى علماء إسرائيل



وأجهزتها المختلفة سنوات طويلة في ابتداعه وإحكامه وقدموه كمشروع "السلام الإسرائيلي" ، تماما كما بدأوا-على نحو ما أثبتت الوثائق الرسمية فيما بعد - الاستعداد في عام ١٩٥٦ لحرب لم تقم إلا في عام ١٩٦٧؟  
إن الدراسة المتأنية للكتابات والوثائق الرسمية الإسرائيلية المتاحة، وبوجه خاص كتاب بيريز عن "الشرق الأوسط الجديد" والوثيقة الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء ، والأوراق والأبحاث العلمية التي قام عليها الكتاب والوثيقة ، وكذلك على الوثيقة المصرية الرسمية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء ، تبين أن ذلك المشروع يقوم على دعائم أربع:

**شبكات البنية التحتية الإقليمية تجعل من إسرائيل المركز العصبى للنشاط  
الاقتصادى فى المنطقة؛**

أولا مجموعة من شبكات البنية التحتية الإقليمية ، مخططة بعناية فائقة لى تجعل من إسرائيل القلب النابض والعقل المتحكم والمركز العصبى للنشاط الاقتصادى فى المنطقة ، كما تجعل من محاولة أى بلد عربى للخروج من هذا الإطار المحكم بعد التورط فيه أمرا عالى التكلفة، إن لم يكن مستحيل التنفيذ .  
هذه الشبكات تشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والموانى المفتوحة والمطارات المشتركة ووسائل الاتصال ، وخطوط أنابيب البترول والغاز والكهرباء وخطوط المياه ومحطات تحليتها ، وأهم من ذلك جميعا الشبكة المعلوماتية التى

تسميها وثيقة الدار البيضاء المصرية " طريق الإعلام الإقليمي العالى " وتجعل مهمتها أن تجمع معا شعوب الإقليم وأصحاب أعماله ومؤسساته من خلال إنشاء قنوات إقليمية متعددة ومتراصة لنقل الصور والأصوات والبريد الإلكتروني والمعلومات المختزنة على النحو الذى يطور الآن مثلا فى الولايات المتحدة والذى يفتح المجال واسعا للسيطرة الثقافية والمعلوماتية والمخابراتية الأجنبية القادرة على تخطى حواجز الدولة وإتاحة الفرصة للتخاطب المباشر بين مراكز التوجيه الخارجية والرأى العام المحلى والعلاء.

### **مشروعات التكامل الاقتصادى تطبيقات متعددة لمبدأ التبادل غير المتكافئ**

ثانيا: مشروعات التكامل الاقتصادى : هذه المشروعات تأتى فى أنواع وأحجام متعددة وفقا لتنوع إمكانيات ووظائف كل بلد عربى داخل المشروع الإقليمى :

١- فهناك أولا مشروعات التكامل الاقتصادى الشامل بين إسرائيل وبلدين عربيين تخطط لإدماجهما بالكامل، من موقع التبعية ، فى الاقتصاد الإسرائيلى هما مايرد من فلسطين إلى قيادات منظمة التحرير الفلسطينية والأردن . هذا النوع من التكامل، الذى يطلق عليه من قبيل التعمية خيار البنلوكس، يقترب كثيرا من الأشكال المعروفة بمناطق التجارة الحرة ، وإن كان يتميز عنه بانعدام أى شكل من أشكال التكافؤ أو التقارب فى الوزن السياسى أو الاقتصادى أو

مستوى تطور القوى الإنتاجية بين إسرائيل وبين " فلسطين " والأردن، وعلى قيامه على مزيج من التخطيط المفروض من الجانب الإسرائيلي وإعمال قوى السوق، تكون مهمته استكمال الحاق الاقتصاد الفلسطيني والأردني بالاقتصاد الإسرائيلي ، وأدائهما لوظيفة المعبر، ذي الوجه العربي، للاقتصاد الإسرائيلي إلى باقى البلدان العربية وخاصة بلدان الخليج.

٣- مشروعات التكامل بين مناطق قائمة على الحدود بين إسرائيل ، وبين بلد عربي وأكثر مجاور لها . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مشروع الميناء الحر المشترك بين إيلات والعقبة ، ومشروع ريفيرا! البحر الأحمر الذى يضم تجمعا يبدأ من رأس محمد فى أقصى الجنوب من الشاطئء الغربى لخليج العقبة ويمتد شمالا بطول الشاطئء ويلتف حوله ليضم - إلى جانب مصر - مناطق من إسرائيل والأردن .

لكن المشروع الأكثر دلالة على طبيعة هذا النوع من التكامل هو إقامة منطقة تسمى " أرض الأردن وحرمون " تشمل الأجزاء الشمالية من الأردن وإسرائيل والجنوبية من لبنان وسوريا، وتحويل هذه الأجزاء من قطاعات متكاملة مع الأوطان التى تتبعها ومع خطط التنمية الخاصة بها إلى كيان اقتصادى موحد تحت إدارة مشتركة" هدفه الحقيقى هو تجاوز مشكلة إعادة هضبة الجولان وجنوب لبنان إلى أصحابهما الشرعيين والاستمرار فى إدارة هذه المنطقة

ومواردها المائية وغير المائية تحت تسميات جديدة واطماع أكبر، منها أن تصبح المنطقة مركزا للنشاط الاقتصادي والصناعي، تحيط به دائرة طرفية مكونة من البلاد الأربعة المقتطعة منها: إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا ، وأخرى ثالثة من البلدان الصحراوية : السعودية وبلدان الخليج ومصر وربما العراق تؤدي وظيفة الأسواق المحتجزة لمنتجاتها!

وكما يتضح من المثال الأخير فهذه النوع من "التكامل" بين المناطق الحدودية التي تتوزع من سيناء جنوبا إلى غزة فالجولان وجنوب لبنان شمالا هو العودة بطريق آخر إلى المناطق التي اضطرت إسرائيل أو قد تضطر إلى الجلاء عنها وإحلال السيطرة الاقتصادية المادية والمباشرة محل الاحتلال العسكري، والاستمرار في استغلال الموارد وإمكانات المناطق المحتلة سابقا على نحو أكثر استقرار وأمن مما يمكن أن يحدث في ظل الاحتلال العسكري .

والأداة المفضلة لتحقيق هذا الهدف هي تحويل هذه المناطق إلى "مناطق حرة" مفتوحة تماما لرأس المال الأجنبي الذي تتخفى وراءه المصالح الصهيونية، والذي يترك الفئات لأصناف شتى من الرأسمالية المحلية والفئات الوسطى والصغرى التي تلهث وراءه ، وتكون مهمتها الأساسية لا المشاركة في التخطيط أو الإدارة ولكن التمكين له والدفاع عن مصالحه أمام شعوبها وأجهزتها الرسمية .

٣- مشروعات التكامل النوعى أو الوظيفى : يتميز هذا النوع من التكامل بالفصل بين مراحل إنتاج السلعة الواحدة أو الخدمة الواحدة أو المجموعات المتشابهة من السلع والخدمات، بحيث تختص البلدان العربية بالمرحلة الأولى من الإنتاج المعتمدة على الموارد الأولية المحلية أو العمل الرخيص المنخفض التأهيل أو التكنولوجيا البدائية أو البسيطة، وتتولى إسرائيل مراحل الإنتاج الأخيرة المتميزة عادة بالعمل الأعلى تأهيلا والتكنولوجيا المتقدمة . ويلحق بذلك أعمال التخطيط والإدارة العليا وأحيانا التمويل ، وكذلك أعمال التشغيل والنقل والتأمين والتسويق .

ومن قبيل ذلك (بالنسبة لمصر على سبيل المثال) إنتاج مصر للفاكهة وقيام إسرائيل بتسويقها ، أو إنتاجها للغزل والنسيج وقيام إسرائيل بأعمال الصباغة وصناعات الملابس الجاهزة وتسويقها ، أو تقديم مصر للموارد السياحية ومشروعات البنية التحتية المكلفة اللازمة لها، وقيام إسرائيل بإدارتها وتسويق خدماتها . وقد دخلت مصر بالفعل فى اتفاقات مع إسرائيل حول بعض هذه الأشكال من تقسيم العمل النوعى ( تسويق الفاكهة) وتجري المفاوضات ( تحت ضغوط متعددة) للإتفاق على البعض الآخر.

ومن المعروف أن المراحل الأولى فى هذا النوع من تقسيم العمل الوظيفى لا تحصل - مهما عظمت تكلفتها الحقيقية- إلا على أقل القليل من القيمة

النهائية للسلعة أو الخدمة، بينما تختص المراحل الأخيرة بالنسبة الأعظم من هذه القيمة ، هذا فضلا عن تحكم الطرف القريب من عمليات التسويق في إمكانيات وفرص الطرف القائم بالإنتاج الأولى . وفي الحقيقة فإن هذا النمط من تقسيم العمل هو تكرار لنمط تقسيم العمل التقليدي ( أو الكولونيالي ) الذي كان قائما بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة وعاملا مهما من عوامل تعزيز التقدم في جانب وتكريس التخلف في جانب آخر .

**استخدام قوة السوق بشكل انتقائي يحقق اختراق إسرائيل الأسواق العربية وسيطرتها عليها:**

**ثالثا : استخدام قوى السوق بشكل انتقائي :** يمثل الإطلاق الأعمى غير المشروط لقوى السوق في العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة الطريق الملكي الذي يعمل بشكل آلي لتعميق الاستقطاب بين التقدم والتخلف . وأصحاب الغرض أو الجاهلون بواقع الحال الذي تكشف عنه الأرقام والدراسات العلمية هم وحدهم الذين يهونون من الفوارق الضخمة بين الاقتصاد الإسرائيلي المتقدم - رغم ما به من نواقص- تكنولوجيا وتنظيميا ، وبين اقتصاديات البلدان العربية الفارقة في التخلف أيا كان مستوى ثرائها أو فقرها .

**لكن الفارق الضخم في التنظيم والتقدم العلمي والتكنولوجي بين إسرائيل**



والبلدان العربية لا يمكن أن يلغى تماما الفارق الضخم المقابل في الموارد المادية والبشرية بين بلد كإسرائيل محدود الحجم والموارد والسكان ( حوالى ٥٠ مليون نسمة ) والبلدان العربية بمواردها المادية الهائلة وسكانها الذين يناهزون أربعين ضعف سكان إسرائيل ( حوالى ٢٢٠ نسمة ) ، الأمر الذى يجعل من مجموع البلدان العربية لقمة يصعب ابتلاعها ومضمها من خلال آليات السوق وحدها . من هنا كانت أهمية عامل التخطيط (الذى تسانده أمريكا التى تعادى ايدىولوجيا مبدأ التخطيط ) والذى يدخل بدرجات متفاوتة فى مشروعات بناء البنية الإقليمية ومختلف أنواع التكامل الإقليمى . لكن ذلك لاينفى احتفاظ آليات السوق بدورها التقليدى فى تكريس السيطرة والاستغلال . ويظهر ذلك بوجه خاص ، لو أخذنا مصر كمثال ، بالإضافة إلى الآليات المتعددة التى سبق ذكرها ، فى أمرين :

(١) الضغط المكثف الذى تمارسه الولايات المتحدة والهيئات المالية الدولية على مصر ، والذى نعتبره - فى واحد من أهم وجوه - التمهيد الضرورى للمشروع الشرق أوسطى ، للأخذ بسياسات الخصخصة وحرية التجارة فى الداخل والخارج وفتح الأبواب على كافة مصاريعها لرأس المال الأجنبى ، لا فى الدخول والاستثمار فقط فى مختلف المجالات ولكن أيضا فى شراء الأصول المصرية القائمة ، فأيا كانت عيوب التخطيط والقطاع العام فى الممارسة ( وهى

ليست كلها مستعصية على العلاج لو توافرت الأوضاع الملائمة ) فقد كان لهما  
- عند حد أدنى - فضل إقامة سياج ضد محاولات السيطرة الأجنبية -  
وخاصة من رأس المال الصهيوني - على الاقتصاد المصري

### **تصفية ماتبقى من أجهزة الدولة الوطنية:**

والولايات المتحدة تستهدف من هذه الضغوط - ضمن ماتستهدف -  
التصفية الكاملة لما تبقى من أجهزة الدولة الوطنية التي أقيمت فى مرحلة  
التحرر الوطنى السابقة، أو على الأصح تصفية ماتبقى من عناصرها ، وهى  
تستعين لتحقيق هذا الهدف بأجزاء أخرى من هذه الأجهزة وقياداتها تشكلت  
فى ظل ظروف اجتماعية معينة قديمة أو حديثة، وبخلق أطر جديدة متعاونة  
معهامتبنية دون تحفظ لأيديولوجيتها وأهدافها، كما تستعين بنماذج رأسمالية  
جديدة لأشأن لها بأى مشروع قومى، وتسعى لتسليم هذه وتلك سلطة الدولة  
الكاملة وقيادة المجتمع .

(٢) بخس قيمة الأصول الإنتاجية المصرية ، من موارد طبيعية ورؤوس  
أموال عينية راكمتها الأجيال المتعاقبة وقوة عمل بشرى ، وطرحها بأرخص  
الأثمان تحت أقدام رأس المال الأجنبى ، ودون توافر القدرة على التعرف على  
مصدره الحقيقى والتمييز بين أنواعه المختلفة وفقا لمصالح مصر الاستراتيجية .  
إن الضغوط التى تمارس على مصر لتخفيض قيمة الجنيه المصرى لا هدف



حقيقي لها إلا ذلك ، ولانتيجة إيجابية يمكن أن ترجى منها . لكن ذلك واحد فقط من الآليات المطروحة. ويدخل فى عداد هذ الآليات تعديل قوانين إيجار الأراضى الزراعية وإهدار أوجه الحماية القائمة التى توفرها القوانين الحالية للعمال ضد الفصل التعسفى وتخفيض الأجور ، والقضاء على ماتبقى من ضمانات ضئيلة لتوفير حد أدنى من المعيشة ، وغير ذلك مما يستهدف وضع قوة العمل المصرى - فلاحين وعمالا وفئات أخرى - بأبخص الشروط وتون أى شكل من أشكال الحماية تحت رحمة رأس المال الوافد لو شاء أن يبحث فى ربوع مصر عن فرص للتكامل المشروط مع النشاط الاقتصادى الأجنبى .

**بنك اقليمى لتحميل العرب تكاليف سيطرة إسرائيل على العرب:**

**رابعا: إقامة مجموعة متكاملة ومتعاونة من المؤسسات الإقليمية المشتركة؛** هذه المجموعة، التى سوف يكون النفوذ الغالب فيها للعناصر الصهيونية والأجنبية المتعاونة معها، مهمتها الإشراف على تنفيذ المشروع الشرق أوسطى والإسراع به وتوفير مستلزماته . بعبارة أخرى هى مؤسسات الوصاية على الإقليم. وقد نص على بعضها ، بل وحدد مواعيد اجتماعاتها القادمة ، إعلان الدار البيضاء ، وتشمل إقامة مكتب إقليمى للسياحة ، وغرفة تجارية إقليمية ومجلس أعمال تابعين للقطاع الخاص لتسهيل المبادلات التجارية ، ولجنة تسيير تضم ممثلى الحكومات، لبحث أليات المتابعة ، وسكرتارية تنفيذية لمساعدة لجنة

التسيير ، ومجموعتين يشكلهما مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى والمنتدى  
الاقتصادى العالمى بسويسرا لتقوية الاتصالات بين رجال الأعمال .

لكن أهم هذه المؤسسات جميعا هو البنك الإقليمى للتنمية للشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا ، الذى نص إعلان الدار البيضاء على أنه سوف يتضمن "   
هينأت ملائمة تتولى النهوض بالحوار حول الإصلاح الاقتصادى والتعاون  
الإقليمى والمساعدة الفنية والتخطيط الاقتصادى على المدى البعيد " ، لكن أهم  
وظائفه هي توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الإقليمية  
الطموحة.

ويستطيع المراقب اليقظ أن يلاحظ أنه إذا كان المستفيد الأول وأحيانا  
الوحيد من هذه المشروعات هو إسرائيل فإنها ، بحكم طبائع الأمور، لن تتحمل  
إلا جزءا يسيرا من تكاليفها . فالطريق حول البحر الأبيض ، على سبيل المثال ،  
الذى يصل بين شرق وغرب أوروبا ماراً بشمال أفريقيا والشرق الأوسط، والذى  
يبلغ طوله حوالى ٨٤٠٠ كيلو مترا ، لن تتحمل إسرائيل إلا أقل من ٢٥٪ من  
مجمل تكاليف إنشائه أو تحسينه ، رغم أنها المستفيد الأول استراتيجيا  
وسياسيا واقتصاديا منه، بينما تقع التكاليف الحقيقية على البلدان العربية  
وتركيا التى يمر بها .

وتتحمل البلدان العربية تكاليف مشروعات البنية التحتية بأشكال مختلفة

اقترح بعضها بالفعل ، مثل فرض الإتاوات لصالح البنك الشرق أوسطى على صادرات النفط، ومساهمات البلدان النفطية الأخرى فى رأس مال البنك ، وقروض التعمير والإنشاء التى تتعاقد عليها البلدان العربية ، بالشروط التجارية، لإقامة مشروعات البنية التحتية الإقليمية التى تمر أو تنشأ فى أراضيها ، رغم أنه لم يقدم أى دليل علمى ، لا فى الوثائق الرسمية المقدمة من إسرائيل ومصر - على سبيل المثال - إلى مؤتمر الدار البيضاء ، ولا فى الأوراق والأبحاث العلمية العالية الادعاء التى كتبت من قبل مساندة لها، على أن الإنفاق الهائل على هذه المشروعات الإقليمية الذى سوف يمول بالضرورة بالقروض هو الأكبر عائداً والأولى من إنفاق بنفس القدر على مشروعات التنمية المتوجهة إلى تطوير القوى الإنتاجية والبشرية فى داخل البلد وتحقيق التكامل الاقتصادى والتكنولوجى بين فروع الإنتاج المشتتة أو العشوائية القائمة بالفعل فيه، والقابلة للتطوير الفنى بمختلف العوائد ( أو كما يقال ، الوفورات الخارجية ) الاقتصادية والاجتماعية ، كما لم تقدم هذه البحوث والدراسات العلمية الرفيعة أى دليل على أن المشروعات التى تمر بإسرائيل أو ترتبط بها هى بالضرورة ، حتى من الناحية الاقتصادية البحتة، أفضل وأقل تكلفة، وأوفر عائداً من مشروعات أخرى بديلة للترابط العربى تنتظر التنفيذ فى الأدراج منذ سنوات عديدة ، بل ولم يخطر ببال العلماء العرب المشاركين فى هذه البحوث والدراسات

أن يناقشوا - من الناحية الفنية البحتة - هذا الجانب ولو كمجرد احتمال يقدم للرفض رغم أن ذلك ألف باء علم الاقتصاد الذي يرفعون راياته

(٤)

### **مستوطنات صهيونية جديدة بطول وعرض الاقتصادات العربية:**

إن مشروعات التكامل الاقتصادي بأنواعها المختلفة ومشروعات البنية التحتية الإقليمية المتكاملة معها وآليات السوق الانتقائية التي تسيروها وتسير الاقتصاديات العربية في ركابها ومؤسسات التمويل والسيطرة التي تهيمن عليها ، هي في الواقع كما قال اقتصادي مصري بارز المستوطنات الصهيونية الجديدة التي تنتثرها إسرائيل على طول الوطن العربي وعرضه ، تأتي - شأنها في ذلك شأن المستوطنات القديمة في أرض فلسطين - مجهزة بطرق الترابط والاتصال المتبادل المادية والاقتصادية ، وبالميليشيات الاقتصادية المحلية التي تزرع للدفاع عنها ، وبالفياق الدعائية والثقافية التي تكون لتجميل قبائحها. إنها السلام الإسرائيلي - أو العبراني كما يقولون - الذي يفرض على المنطقة من خارجها ، والذي هو في حقيقته متابعة لحروب الغرب والصهيونية على العرب بوسائل أخرى ، ومقايسة لكامل الوطن العربي وحقه في التنمية الحرة المستقلة المكرسة لصالح الشعوب العربية مقابل بعض التنازلات الجزئية أو الشكلية التي تقدمها إسرائيل للعرب هنا أو هناك عن بعض الحقوق العربية التي اغتصبته ولا تزال ترتتها.

إنها ، بعبارة أخرى ، تجميع تحت أشكال جديدة متناسب و ظروف العصر لعناصر متعددة من الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الكولونيالي والاستعمار الجديد، لن تكون له نتيجة سوى المزيد منها استقطاب الثروة والدخل العالي والتكنولوجيا المتقدمة في جانب إسرائيل والقوى العالمية التي تساندها ، وبوجه خاص الاحتكارات الصهيونية والأمريكية ، والفقر والبطالة وهدر القوى البشرية على جانب الأغلبية العظمى من سكان الوطن العربي .

والمشروع الشرق أوسطى ، من هذه الناحية ، هو عالم - أو نموذج - مصغر على قياس النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعسكري العالمى الذى ينتمى إليه ، تسرى عليه مرتين ذات الآليات التى تحكم ذلك العالم الأكبر : مرة أولى بوصفه تكرارا مصغرا للنموذج الأكبر، ومرة أخرى بوصفه جزءا لا يتجزأ منه، ويتعرض فيه العرب بوصفهم الطرف الأضعف بشكل مزيج للفقر والاستغلال وسد الطرق إلى التنمية الحقيقية الشاملة والدائمة التى يصدرها إليه النموذجان الأصغر والأكبر .

### **التوابع الحقيقية للسلام العبرانى ومشروعه الشرق أوسطى:**

إن من المهم التأكيد على هذه الصورة الكلية دحضا للدعاوى التى تبذر منذ سنوات عن الرخاء القادم مع السلام الشامل المتلازم مع المشروع الشرق أوسطى والمشروط به، ولقد خبرت مصر هذه الدعاوى من حوالى العشرين عاما

عندما بدأ الترويج للسلام المصرى الإسرائيلى. لكن السلام المفروض - مصريا كان أو على النطاق العربى الأكبر - لا يأتى أبدا وحده ، وإنما يأتى دائما مصطحبا معه تغييرات عميقة فى البنية الاجتماعية للبلد الذى يفرض عليه سلام القاهرين ، وفى الثقافات التى يروج لها فيه، وفى الإعلام الذى يصب ليل نهار أمام أبصاره وفى أذنيه ، لكن أولاً وقبل شىء فى السياسات الاقتصادية والتنمية التى تعرض عليه أو يستدرج إليها.

خبرت مصر هذا السلام ، وما هى الآن تجتر ثوابعه التى أتت معه: تراجع لعمليات التصنيع الكبرى مشابه لما حدث فى أعقاب السلام الذى فرض على محمد على ، وزيادة فى الاعتماد على الخارج للحصول على الغذاء ، ودين خارجى مستحكم كلما تحايلت بوسيلة أو بأخرى على التخلص من جانب منه عاد يطبق مرة أخرى على عنقها بأعتى من ذى قبل ، ودون أن يوازيه بأية حال النمو الموعود الناشئ من الاستعانة بالموارد الخارجية ، وعلى العكس - كما تدل على ذلك الأرقام الرسمية الدولية التى أصبحت الآن متداولة فى الصحف اليومية- هناك تراجع منتظم فى معدلات النمو وصل فى السنوات الأخيرة الى الصفر أو ما دون الصفر ، وفى معدلات الادخار القومى والاستثمار والتصدير ، ناهيك عن الاستقطاب المتزايد بين الفنى الفاحش المركز وغير المرتبط بأية مساهمات إنتاجية ذات بال والفقر المدقع الأوسع انتشارا فى كل عام عن ذى



للبطالة العالية ، وخاصة فى المحافظات التى أثقل عليها قانون النمو غير المتكافئ، المصاحب لاقتصاد السوق بوطائته ، وكذلك بين الفئات الواسعة المهمشة فى مجتمع لم يعد يعبأ بمشاكلها ، وغير ذلك مما يشكل الخلفية الحقيقية لعمليات العنف والتفسيخ المتزايد غير المسبوق التى ضربت أطنابها فى أعماق المجتمع المصرى.

هذه الصورة لن يصلحها أبدا المشروع الشرق أوسطى الذى يأتى - كما رأينا- غير مصحوب بسلام شامل ولاعادل ، وعلى العكس سوف تشتد وطأة هذا المشروع على مصر أكثر من غيرها لأن مصر مستهدفة بوجه خاص بسبب إمكانيات التحدى الكامنة فيها التى فاجأت العالم بها طوال العصر الحديث ، والتى لن يفتقرها لها الغرب ( ولا بعض القيادات العربية التقليدية الضالعة معه) لها .

**هل تقبل امريكا هذا نمورا عربية ناهضة تتوثب حول " نبطها الغربى "**  
**واسرائيلها؟**

إن دعاة المشروع الشرق أوسطى يحاولون تصوير الأمور كما لو كانت لأمريكا مصلحة موضوعية فى تحقيق الاستقرار فى الوطن العربى وهداية مصر وغيرها من البلدان العربية إلى طريق النمو والرخاء ، ويختلقون الأقيسة غير السليمة تاريخيا أو استراتيجيا على النجاح الباهر الذى حققته نمور آسيا

السليمة تاريخيا أو استراتيجيا على التجاح الباهر الذي حققته نمور آسيا  
الأربعة أو الثمانية "نتيجة" لانتفاحتها على الغرب وإطلاقها الحرية للأسواق  
والاستثمار، نون أن يعنوا بدراسة السياسات التنموية التخطيطية أو التوجيهية  
التي اتبعتها - ولاتزال - حكومات هذه الدول في مختلف المجالات .

وهم من جهة أخرى يتناسون ما حدث مثلا للفلبين ذات الروابط الأعمق مع  
أمريكا والاقتصاد الأكثر حرية ، أو للمكسيك أخيرا بعد انضمامها إلى منطقة  
التجارة الحرة الأمريكية الكندية المكسيكية . فهل يتصور هؤلاء الدعاة ، هل  
يتصور عاقل أو نصف عاقل ولو لحظة واحدة أن أمريكا يمكن أن يسعدها  
صعود نمور "أسيويه" عربية جديدة ، في سوريا ومصر واليمن والعراق مثلا ،  
تتواثب في مرج حول إسرائيل ونقطتها الحبيبية ؟

والحقيقة أن الغرب يغير في سياساته بشكل انتقائي من منطقة لأخرى ومن  
فترة تاريخية لأخرى وفقا لاستراتيجية كونية يستطيع أن يتعرف معالمها من  
يهتم بدراسة التاريخ ولايقف عند التصريحات الرسمية التي تبث للدعاية  
والتخدير . وفي هذه الاستراتيجية الكونية قد يكون عدم الاستقرار وتقويض  
أسس التنمية الحقيقية المتواصلة هما الطريق المفضل لتحقيق السيطرة  
والاستغلال في أقاليم معينة . وتاريخ الولايات المتحدة وعلى مدى أكثر من قرن  
مع الانقلابات المتعاقبة في كل بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا وتفضيلها للنظم



القائمة على الاختلال الجسيم في التوازن الاجتماعي شاهد حي - بحجم قارة  
كاملة - على ذلك .

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط من الذي يستطيع أن يقول بصدق وثقة أن  
إعادة إنتاج تجارب النمرور الآسيوية في البلدان العربية المؤهلة لذلك (على فرض  
قدرة قيادات هذه البلاد على اتباع السياسات المتكاملة التي تتناسب وهذا  
الهدف ) هي الأقرب إلى حماية مصالح أمريكا النفطية ، كما تراها النواثر  
والاحتكارات الحاكمة فيها، وتحقيق أطماع إسرائيل التوسعية وأحلامها  
الأيديولوجية من الاستراتيجيات التي تطبقها الولايات المتحدة والمؤسسات المالية  
الدولية الخاضعة لها في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا ؟

#### **التناقضات والصراعات الحتمية المترتبة على المشروع الشرق أوسطى:**

إن الحقيقة الكبرى التي يتعين استخلاصها من كل ما تقدم ، والتي تكون  
نقطة البدء الضرورية لأي عمل سياسي - رشيد هي أن المشروع الشرق  
أوسطى لن يأتي للبلاد العربية باستقرار أو رخاء أو تقدم ، ولكن بالمزيد من  
الفقر والبطالة والتهميش والسيطرة الأجنبية ، وبالمزيد من التناقضات داخل كل  
بلد عربي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ، وبين الأقاليم أو المحافظات  
بل وبين الانتماءات العرقية أو الدينية المختلفة حيث يوجد المجال لذلك ، بقدر ما  
سيفاقم التناقضات بين البلدان العربية الداخلة في المشروع، وبينها وبين البلدان

العربية الواقفة على أطرافه أو الخارجة عنه. إنه الوصفة المثالية لاحتدام التناقضات العربية العربية على كل المستويات ، لأن ذلك وحده هو الذى يعطى إسرائيل الأمن المطلق الذى تتشده والضمان النهائى لاستكمال السيطرة . ونتائج واتفاقات السلام الثنائية التى تمت حتى الآن مع إسرائيل ، وصيغة مدريد التى تجمع بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات الجماعية وتعزل بينهما فى آن واحد ، ومؤتمر الدار البيضاء الذى مضى ، ومن بعده مؤتمر عمان الذى سيأتى ، كلها شواهد حية على صحة هذا الاستنتاج.

فى مواجهة ذلك كله ، ما العمل إذن ؟

(٥)

### **النظم العربية الحاكمة جزء من المشكلة لا أداة لحلها**

ما إن تدلهم الأمور وتتصاعد الأزمات ويصعب تجاهل الأخطار الماحقة المحدقة. حتى يتفادى العرب : قياداتهم الرسمية وجامعتهم العربية وصحفيهم ومفكرهم بضرورة جمع الصفوف وتوحيد الكلمة . وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى ابتداء شعارات وأجهزة وآليات جديدة لفض المنازعات العربية وتعزيز التضامن العربى ، مثل ضرورة المصارحة قبل المصالحة ، وتفعيل أجهزة ومواثيق وتنظيمات الجامعة العربية وتفرعاتها ، ووضع ميثاق شرف للعلاقات العربية وإنشاء محكمة عدل عربية ... الخ والمناشدات والنداءات توجه عادة إلى

الحكام العرب ونظمهم، وعلى الأكثر - أيضا - إلى وجهاء القوم وأعيانهم الذين لا يملكون وحدهم للأمور حلا ولا عقدا.

وبالنسبة للمشروع الشرق أوسطى تحديدا فقد بذل عدد من أغزر أبناء الأمة العربية علما وأصفاهم سريرة جهودا فكرية مضيئة لابتداع الوسائل والسبل المختلفة التى يمكن طرقها لإحياء مختلف صور العمل العربى المشترك فى أشكال جديدة ، وخاصة على المستوى الاقتصادى وحرصوا على أن تكون لمقترحاتهم صبغة عملية غالبة ، وقدرة على التجميع والتوفيق بين المصالح المختلفة باعتبار أن العمل العربى المشترك هو النقيض المناهض لخطط السيطرة والاستغلال التى يقوم عليها المشروع الشرق أوسطى .

ومن الناحية النظرية البحتة لاشك أن تلك هى البدايات السليمة : فعلى المدى الطويل ليس هناك تناقضات بين مختلف بلدان الأمة العربية لا يمكن التغلب عليها وإخضاعها للمبدأ الأهم؛ مبدأ التوافق الغلاب فى المصالح القائم على الاعتبارات الجوهرية المعروفة أو التى كانت معروفة حتى وقت قريب لتلاميذ المدارس الصفار : وحدة الإقليم المتصل واللغة والتاريخ والثقافة والتكوين الوجدانى والنضال التحررى المشترك ثم ، أولا وأخرا ، التكامل الفذ فى الموارد الاقتصادية بين مختلف الاقطار وضرورات المواجهة المشتركة لأطماع الطامعين وتحديات البناء والتحديث .

وعلى المدى القريب لاشك أن هناك اختلافات واضحة فى مستويات الدخل والثروة ، واختلافات أعظم خطرا فى مستويات التطور الاقتصادى والثقافى وأشكال التنظيم الاجتماعى والسياسى ، لكن إزاء التوافق الطويل المدى والأصيل فى المصالح ، لا تكون هذه أو تلك عقبات يصعب التغلب عليها، ولا هى تجعل من غير الوارد أو العملى ابتداع الصيغ والنظم المختلفة التى تمنع تناقضات المدى القصير من أن تبطل توافقات المدى الطويل وتقضى عليها، والتى تسعى إلى إزالة المخاوف المشروعة وتعظيم المكاسب لكافة الأطراف من مختلف أشكال العمل العربى الممكنة وفى الحال لا فى المستقبل البعيد .

الأصل إذن هو التكامل والتضامن العربيين ، بكل درجاتهما المتصورة . والطبيعى والمحمود هو الرجوع إلى هذا الأصل الطبيعى والتذكرة به كلما تأزمت المسائل حول العرب، وعلى هذا الأساس قدم الراغبون فى مواجهة الأزمة الحالية عن طريق إحياء أشكال مختلفة للتضامن العربى أفكارا عديدة تبدأ - على سبيل المثال - من الربط المحكم بين إنهاء إجراءات المقاطعة العربية والتقدم الأكيد نحو التسوية الشاملة العادلة ، وإحياء آلية الاتحاد الجمركى العربى ، وتجميع القوى والموارد العربية عن طريق إعطاء مزايا إضافية للاستثمار العربى تغريه على المساهمة الفعالة فى مشروعات التنمية العربية الحقيقية وتطوير دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى والتنسيق بين مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وغير ذلك .

والإشكال بالنسبة لهذه الاقتراحات البناءة هو أولا : أن تطورات الأحداث تسبق بكثير إمكانيات تحقيقها وتنسفها من أساسها ، وعلى سبيل المثال فإن مهرجان الهرولة العربية نحو التطبيع على كل مستوياته المسمى مؤتمر الدار البيضاء قد جعل خطة المواجهة بين إجراءات التطبيع والتقدم الحقيقى نحو السلام غير ذات موضوع ، وثانيا أن هذه الاقتراحات كانت كلها قائمة وحية بأشكال مختلفة وتخدمها مؤسسات نشطة فى مرحلة المد التحررى العربى المشترك ولم يقدر لها رغم ذلك إحداث تغيير ذى بال فى العلاقات العربية/العربية ، ومن المستبعد من ثم أن تلاقى نجاحا مفتقدا فى مرحلة فترة الهوان العربى والتشتت والتبعية التى تمر بها ، والإشكال الثالث أن المشروع الشرق أوسطى يحتوى على آليات مبنية فى داخله ومصممة كجزء أساسى من نسيجه هدفها الأول ، كما بينا من قبل تقويض كل شكل من أشكال التضامن أو التكامل العربى ومنعه قبل حدوثه. والضجة الهائلة التى حدثت لمجرد عقد اجتماع مشترك بين مبارك والأسد وفهد فى الاسكندرية - رغم تقديم كل الاعتذارات والتوضيحات اللازمة بشأنه - ليست بعيدة عن الأذهان . ومن غير المتصور أن يراقب أصحاب المشروع الشرق أوسطى شكلا أو آخر من أشكال التكامل العربى ينمو إلى جواره ويظلون صامتين لايسارعون إلى وأده بمختلف الأسلحة والآليات التى يملكون قيادها .

وباختصار شديد لموضوع كبير وخطير، فإن المشكلة الرئيسية لمشروعات التضامن والتكامل العربى القديم منها والحديث هى أنها إذ تبدأ خطابها بـ "لابد" و "يجب" و "ينبغى" فإنها - بطبيعتها وبالضرورة - توجه هذا الخطاب إلى الحكام العرب، إلى الأنظمة الحاكمة العربية وهؤلاء على الجملة، وخاصة فى أوقات السقوط والتبعية والتفرق ، يخضعون لمنطق آخر مختلف تماما عن منطق دعاة التكامل والتضامن العربى ، ويستمعون إلى أصوات تهمس فى أذانهم "بالرأى" و "النصيحة" لا تتحدث بالضرورة بلسان أو قلب عربى ، ويتصرفون كمسئولين ، لكن بالتأكيد أمام قوى أخرى غير قوى شعوبهم .

**التناقضات العربية، الثانوية والعارضة ، تلمس على التناقضات الاصلية والدائمة مع الصهيونية:**

والحقيقة أيضا هى أنه رغم التوافق الاصيل فى المصالح القائم على المدى البعيد والممكن والضرورى على المدى القصير بين شعوب البلدان العربية ، فإن الوطن العربى تحكمه تناقضات أخرى حادة ومشتعلة : بين النظم العربية بعضها والبعض ، وبين النظم العربية وشعوبها ، كثيرا ماتفلح - أى هذه التناقضات المبتذلة المشتعلة كثيران الغابات فى مواسم الجفاف - فى التعمية على التناقض الاصيل الوحيد الدائم فى المنطقة وإظهاره كما لو كان تناقضا ثانويا يتراجع إلى الخلف أمام التناقضات العربية الحادة ، ذلك التناقض هو



القائم بين مجمل الشعوب والبلدان العربية من جهة، وبين إسرائيل والصهيونية والقوي الامبريالية الضالعة معهما من جهة أخرى . وكل تحليل ، أو محاولة للتحرك والعلاج لاتبدأ من هذه الحقيقة الدائمة وتضعها دائما ، هي وتداعياتها ، نصب الأعين عند حساب كل خطوة ، يمكن أن تقود إلى حلول خيالية أو مثالية، لايحكم طبيعتها ، ولكن لأنها منتزعة من السباق التاريخي لها .

(٦)

### مرة أخرى : ما العمل إذن ؟

كل قهر يعطى الحق في مقاومته . مارست الشعوب هذا الحق في مواجهة المحتل الأجنبي بكل الطرق المتاحة لها، بما في ذلك العنف، منذ أمد طويل دون أن يشكك أحد في مشروعية المقاومة سوى الغاصب المحتل، ودائما باسم المحافظة على القانون والنظام العام أو مناهضة الإرهاب . وأيدت الأمم المتحدة بقوة هذا الحق، وبألف قرار وقرار كلما عرضت جمعيتها العمومية لمعارك التحرير الكبرى التى شغلت العالم طوال النصف الثانى من هذا القرن، وكرسته العديد من المواثيق الدولية.

### القهر الاقتصادى سمة العصر الحديث وأساس المشروع الشرق أوسطى:

على أن طبيعة القهر قد تغيرت الآن، وبدلا من القهر المادى المباشر المرتكز على قوات الاحتلال الأجنبي، أصبحت الصيغة الحديثة المعتمدة للعنف الذى

يمارس على شعوب العالم المستضعفة هي القهر الاقتصادي المرتكز على نمط محدد لتقسيم العمل الدولي، تشرف مراكز النظام الاقتصادي العالمي على استمراريته، حتى وإن كانت تسمح بين الحين والآخر، أو هنا وهناك، بتطويره وتعديل آلياته أو قد يفرض عليها ذلك، وتستعين للمحافظة عليه باحتكاراتها ومؤسساتها وتنظيماتها الدولية الاقتصادية والمالية، وبأبواب الهيمنة الثقافية والإعلامية التي تسيطر عليها، وبالتحالفات السياسية التي تعقدها مع نظم للحكم وقوى اجتماعية معينة في البلدان المستضعفة، ثم باستعدادها الدائم للعودة إلى أساليب العنف المادي المباشر ضد من يشق عصا الطاعة لها.

### **أسس مشروع مقاومة الشعوب للقهر:**

والمرحلة الجديدة والثالثة التي يخوضها الصراع العربي الإسرائيلي الآن، بعد مرحلتى الوعد بإسرائيل والتمهيد لقيامها، ثم مرحلة تكوين دولة إسرائيل والتمكين في الأرض لها، تتوافق تماما ومرحلة القهر الاقتصادي التي يتسم بها الآن النظام الاقتصادي العالمي، وترتكز على "اتفاقات السلام" غير المتكافئة والمشروع الشرق أوسطى المصاحب لها، المفروضة- بالطرق التي يعرفها الكافة- على الشعوب العربية. ذلك هو أساس حق الشعوب العربية، غير القابل للإلغاء أو التنازل عنه، في مقاومة الهيمنة الإسرائيلية الصهيونية المتمثلة في المشروع الشرق أوسطى. وهو حق يساند مشروعته أمران:



الأمر الأول هو عجز النظم الحاكمة في البلدان العربية عن مقاومة هذا القهر لأسباب متباينة، ترجع جميعها في نهاية الأمر إلى الطبيعة السلطوية لهذه النظم، بل إنها في بعض الأحوال كانت الأداة المباشرة الواعية أو غير الواعية في التمكين له. إنها عاجزة بمفردها عن مقاومة القهر، وهي أيضا بحكم تناقضاتها غير العاقلة أكثر عجزا عن مقاومته مجتمعة، بل إن بقاء بعضها في السلطة قد أصبح مرهونا بقبوله والتعاون معه، استرضاء للقوى العالمية التي تقف وراءه.

من هنا فإن الكفاح من أجل الديمقراطية بتوسع معانيها، وبوجه خاص حق كل شعب عربي في اختيار حكامه وتغييرهم وكفالة الحقوق السياسية، واحترام حقوق الإنسان، كل ذلك يصبح جزءا لا يتجزأ من الكفاح ضد السيطرة الصهيونية. جزءا . لا نقلل بأية حال من أهميته، لكننا لانتطرق هنا إلى أساليبه وغاياته، باعتبار أن ذلك من صميم عمل الأحزاب السياسية والهيئات الديمقراطية الأخرى التي لانود ولا نستطيع انتزاع مسئولياتها.

الأمر الثاني الذي يسند مشروعية حق الشعوب العربية في مقاومة السيطرة الصهيونية هو أن تلك المقاومة ليست من قبيل المغامرات اليائسة المحكوم عليها بالخسران.

## لستنا وحدنا في هذا العالم

إن القوى الدولية العظمى، في أوروبا وآسيا، بعيدا عن أن تكون متوافقة على الخضوع لسلطان أمريكا ومناصرة الصهيونية والتواطؤ على إقامة قوة إقليمية عظمى في قلب الشرق الأوسط (هي إسرائيل) مهمتها الأساسية معاونة أمريكا على الانفراد بالسيطرة على نفط الشرق الأوسط الذي يمثل شريان الحياة لأوروبا واليابان ، تدرك تماما، كما بينا في موضع آخر، مخاطر هذه المخططات عليها، ولا يمنعها من التمرد الصريح عليها سوى استكانة العرب- أصحاب الحق الأول- لهذه المخططات.

ولو وجدت هذه البلدان قوى شعبية عفوية عربية تقاوم بحزم تلك المخططات لأمكن جذبها إلى جانب الحق العربي أو على الأقل تحييد مواقفها من الصراع العربي الصهيوني. وبقدر ما تزداد العلاقات الاقتصادية بين الدول العظمى تأزما ويزداد عجز أمريكا عن الاحتفاظ بوضعها الدولي المتميز وعن المنافسة الاقتصادية مع القوى العظمى الأخرى، فإنها سوف تلجأ على الأرجح إلى توجيه ضربات "تحت الحزام"، مثل استخدام سلاح السيطرة على النفط العربي للضغط على منافسيها، الأمر الذي يؤذن بإمكان انفراج الموقف الدولي لصالح القوى العربية المناهضة للسيطرة الصهيونية.

على أن الظروف الخارجية ليست - على الأكثر - سوى عامل مساعد في

تحديد مسار صراعات التحرر الوطنى والقومى، والعبرة - فى المحل الأول -  
هى بتصميم الشعوب على التحرر وقدرتها على تعبئة قواها السليمة وحسن  
استخدامها .

### **المشروع الشرق أوسطى يوظف قوى المقاومة الكامنة فى الشعوب العربية:**

والمشروع الصهيونى ، وعلى الأخص فى توجهه الشرق أوسطى، كفيل فى  
حد ذاته بأن يوظف قوى المقاومة الكامنة فى الشعوب العربية، بحكم تناقضه  
الصارخ مع مصالح طبقاتها وفئاتها المختلفة (فيما عدا أقلية ضئيلة تتوزع بين  
مختلف الطبقات والفئات يمكن أن تجد لنفسها معاشا أو ثراء فى خدمته)  
وبحكم امتنانه لكل قيمها ومقومات أمنها وكرامتها.

على أن أيا من ذلك لن يحدث بصفة آلية، خصوصا مع تزايد السطوة  
الإعلامية للقوى المساندة للمشروع، والشرط الضرورى للمقاومة الفعالة إذن هو  
أن تحسن قيادات الأمة السليمة تقدير مواقعها الداخلية والخارجية فى كل  
مرحلة ، وأن تتكافل على الارتقاء بوعى شعوبها إلى إدراك الأسباب الحقيقية  
للأزمات التى تأخذ بخناقها، والمخاطر التى تتهددها، وسبل المقاومة السلبية  
والإيجابية الكفيلة بمواجهتها.

وبقدر ماتكتسب هذه السبل من فعالية وتتوافق و روح العصر وطبيعة القهر  
الجديدة باعتباره- بالدرجة الأولى- قهرا اقتصاديا ، بقدر ما تدعم مشروعية

المقاومة العربية وتزداد احتمالات نجاحها، وبالمقابل، بقدر ما تتوه المقاومة في الوديان والأخاديد المغلقة المظلمة للأفعال العشوائية أو المظهرية أو الاستفزازية بقدر ما تتخلل أسس مشروعيتها وتتضائل احتمالات نجاحها.

**بعبارة أخرى صريحة: إن الكفاءة السياسية والتنظيمية والوعي السليم بطبيعة المعصروا القدرة على اختيار سبل المقاومة المتلائمة مع العصر الذي نعيشه ونوع التحدي الذي نواجهه هي في أن أحد أهم مقومات مشروعية مواجهة المشروع الصهيوني الشرق أوسطى والشرط الضروري لنجاحها. وهناك الكثير مما يمكن أن يقال في هذا الشأن ، على مستوى تحديد القوى والفئات الداخلة في جبهة المقاومة، والمبادئ والشعارات النازمة الفارزة المجمع لها، وأساليب العمل معها والتعلم منها، وكذلك على المستوى الوطنى في مجموعه ثم على المستوى القومى، مما يحسن أن يترك بيانه لمجال آخر.**

**الوجه الآخر للمقاومة : بناء مشروع حضارى متكامل يمثل النقيض الكامل للمشروع الشرق أوسطى:**

على أن أمرا أخيرا تتعين الإشارة السريعة هنا إليه: إن نجاح المواجهة لا تتوقف فقط على دعوة القوى الشعبية للتحرك بمختلف أشكال المقاومة واستجابتها لهذه الدعوة، ولكن أيضا وينفس القدر على إيمانها بالبديل الذي يقدم لها ولأبنائها حاضرا ومستقبلا أفضل، وسعيها - حيث يكون ذلك واردا - من أجل تحقيقه.

ومن الطبيعي أن تختلف الأحزاب والقوى السياسية السليمة الفاعلة في هذه الأمة على تصوراتها لهذا البديل. لكننا نتصور- بحكم طبائع الأمور- أنه ينبغي أن يكون النقيض الكامل للمشروع الشرق أوسطى. وأن أحزاب الأمة وقواها السليمة لن تجد صعوبة في التوافق على خطوطه العريضة.

هذه الخطوط العريضة تعنى ، ضمن ماتعني: استقلالية وديموقراطية اتخاذ القرار الوطني ، وكفالة حق الشعب في المعرفة الكاملة، الصادقة والسليمة، غير الموجهة أو المغرضة، للحقائق المتصلة بكل مايمس حقوقه أو مصالحه، وحماية الثقافة الوطنية والقومية بكل مكوناتها، والسهر على ضمان الأمن القومي، واستعادة واستكمال التحرر الاقتصادي الذي يفترض- ضمن مايفترض- السيطرة الوطنية على مصادر وعمليات التكوين الرأسمالي وحمايتها من سطوة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والدولية، والعمل على تكوين قاعدة علمية تكنولوجية لايمكن أن تنشأ إلا استنادا إلي هيكل اقتصادي صناعي متكامل يتميز بالاعتماد المتبادل والترايطات الوثيقة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وتنمية ورعاية القوى البشرية باعتبار ذلك هدفا في حد ذاته وأهم مقومات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتربية القدرة على تطوير التكنولوجيا الحديثة لمطالبات الواقع المحلى والمشاركة في ابتداعها ، والسيطرة على مصادر الغذاء حتى لا نبقى تحت رحمة الأجنبي، واستخدام العلاقات

الاقتصادية الخارجية كقوى مساعدة للتطور الداخلي لا كسيد مسيطر مهمته استنزاف الموارد وتعويق التقدم الحقيقي كما هو الشأن الآن، وتدعيم العلاقات العربية الشعبية السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية على أساس اختياري دون فرض أو استعلاء من أي جانب وعلى أساس المصالح المتبادلة المتكافئة، وعلى الجملة بناء مشروع حضاري متكامل يستمد جنوره من قيم هذه الأمة وتقاليدها ويكون قادرا في الوقت ذاته على تمثل خير منجزات العصر والمساهمة فيها وتقويم مسارها، وترجمة ذلك جميعه إلى لغة تتجاوب وحقوق وتطلعات ومفاهيم كافة قوى الأمة السليمة.

## (٧)

أيها المواطن:

لقد كان معنا الأول في هذه السطور أن نقدم تصورنا الأولي للأساس الفكري لعملية تاريخية كبرى، دقت ساعتها ونرجو ألا تفوت، هدفها إنقاذ الوطن والأمة من أوضاع الهوان غير المسبوق الذي تردت إليه، وبناء مستقبل أفضل لك ولأولادك وأهلك وجيرانك وناس بلدك يتهدده المشروع الشرق أوسطى بالضياح . ونحن نتوجه بالخطاب إليك أنت شخصيا، يامن تقرأ الآن هذه الكلمات ، لا أحد غيرك ، فلن نستطيع جارك أو زميلك، أو بعض أهلك، ولن نستطيع نحن، تحمل المسؤولية نيابة عنك: مسؤولية القيادة والفكر والتخطيط والتنظيم ومسئولية العمل.



ونحن نطلب منك حيثما كان موقعك الاجتماعى أو عملك أن تناقشنا وتناقش  
غيرك وتناقش نفسك فيما نطرحه الآن عليك، وأن تشارك في تقويم ماتراه مختلا  
منه، واستكمال مانقص، وملا فراغاته، فالمهمة التى ينتظرها الوطن منا تتطلب  
جهد كل مواطن: جهده الكامل، لا أقل.

يارجال مصر ونساءها

إن مصر والوطن العربى الأكبر ، كلا منهما يناديكم لإنقاذه من المصير  
المظلم البائس الذى يرتب له ويساق إليه على أيدي الصهاينة والقوى  
والاحتكارات العالمية التى تقف وراءهم ، وهما فى حاجة إلى كل واحد منكم :  
إنها فى حاجة إلى مائة ، إلى ألف ، إلى مائة ألف طلعت حرب ، يرفضون  
**لن تكون القدس «الاسرائيلية» العاصمة السياسية لوطننا العربى وتل أبيب  
عاصمته الاقتصادية**

ان تصبح القدس «الاسرائيلية» وتل أبيب العاصمتين السياسية والاقتصادية  
لوطننا وأن تعود اللافتات ذات الأسماء الأجنبية -كما كانت حتى الثلاثينات  
والاربعينات من هذا القرن- لكى ترفع على واجهات بنوكنا ومصانعنا الكبرى  
وكل مرافقنا العامة، ويضيقون علينا فى الرزق ولا يتركون لنا إلا الفتات -فى  
حاجة إلى رجال أعمال تبني الوطن لا إلى أصحاب «بزنس» يخربه ويجرفه،  
ويقيمون جسور التعاون والتكامل الحقيقى مع اخوانهم فى مختلف بلدان الوطن  
العربى دون انتظار لمبادرات حكومات ومؤسسات رسمية خرج الأمر من يدها

بالفعل ولن تفعل شيئاً جاداً على هذا الطريق، ودون حاجة إلى وساطة الخواجة الصهيونى لكى يقدم رجل الاعمال والبناء العربى إلى زميله العربى ويسيطر عليهما معا وعلى مواردنا ومستقبلنا .

**ولن يتكفل بالرد على المشروع الصهيونى الأمريكى سوى قوى الأمة السليمة  
بكل طبقاتها وفئاتها**

إنها فى حاجة إلى جهود ملايين الفلاحين والعمال والحرفيين والزراع والمهنيين، افراداً وتجمعات طبقية وفئوية ومهنية، يتراصون جنباً إلى جنب ومع رجال الأعمال الوطنيين على كل مستوى وفى كل مجال، وينهضون للدفاع عن مصالحهم العاجلة التى تباع بالقنطار وبأبخس الأثمان، ولحماية المستقبل الذى يرتعن لأعداء الوطن.

إنها فى حاجة إلى المثقفين الذين لم يغتربوا عن تاريخ بلادهم وقيمها وثقافتها، ولم يفقدوا الثقة فيها وفى مواطنيها وفى أنفسهم، ولم تسحروهم ضلالات الأعداء المتربصين بالوطن وتنظيراتهم وتغش على أبصارهم وضمائيرهم، المثقفين الذين يدركون أن واجبهم الأول، بعيداً عن أن يكون فتح الأبواب للأعداء وإهدار مناعات الأمة التى أكتسبها بالثمن الغالى من تاريخها الطويل معهم، هو أن يشاركوا مواطنيهم فى التعرف لى دروس تاريخها، والادراك الواعى لحقيقة العالم المعاصر والقوى التى تحركه لا أن يسبوا قوة لابناء وطنهم بالوجوه والاقنعة المزيفة التى تصنعها مؤسسات الغرب الثقافية وآلات إعلامها، وأن يتعاونوا مع قوى الأمة السليمة على ادراك واقعها الحقيقى، وعلى تبادل خبرات حياتها ونضالها والارتقاء بها إلى مستويات فعالة للعمل

السياسى والكفاحى السليم، وعلى بناء مستقبل آخر واعد غير الذى يخطط فى  
العواصم الأجنبية لنا: مستقبل نختاره نحن ولا يفرض علينا.  
نعم، إن الوطن المهان الجريح فى حاجة إلى كل واحد منا، وإذا لم تلب النداء  
فى هذه المرحلة الفاصلة، الآن لا غدا، بعقل وحسم وإصرار دؤب، فلا حاضر  
ولا مستقبل لنا.



0570489